مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية

الدكتور طارق بركات*

(تاريخ الإيداع 26 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 1/ 10 / 2014)

□ ملخّص □

تعدّ المشاركة الشعبية أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية المحلية، حيث تتيح الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة في إعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، والقيام بدور إيجابي في إنجاح المشروعات التنموية بشكل مستدام، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة. وتتطلب المشاركة الحقيقية والفعالة اعتماد مبدأ التمكين المستدام لبناء القدرات الشعبية وتكريس الجهود والإمكانات البشرية لدى المجتمعات المحلية.

في هذا السياق، يقدم البحث دراسة لمفهوم المشاركة الشعبية وأهميتها في التنمية المحلية، والتعرف على أساليب ومستويات المشاركة في العملية التنموية، شروطها، متطلباتها ومبادئها، كما يصنِّف درجات وصور المشاركة الشعبية خلال مراحل التنمية المحلية، إضافة إلى عرض التحديات التي تواجه المشاركة في عمليات التنمية المحلية. ويتناول البحث تحليلاً لأحد التجارب العالمية، والتي اعتمدت تطبيق مبدأ التمكين المستدام لتعزيز مساهمة المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة بالبيئة العمرانية المحلية، من أجل استنتاج أهم مراحل ومعايير التمكين المستدام.

يخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات تطمح إلى تعزيز الدور المهم للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وذلك من خلال إيجاد آليات يمكن الاستعانة بها لتفعيل المشاركة على مستوى الوحدات المحلية، وكيفية التطبيق العملي لمبدأ تمكين المجتمعات في جميع مراحل عمليات التنمية المحلية، ليتم تقديم مجالات مختلفة للمشاركة الشعبية في أهم القضايا التنموية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الشعبية، التمكين المستدام، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

* أستاذ مساعد – قسم تخطيط المدن– كلية الهندسة المعمارية– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

Activating the Role of Popular Participation And Sustainable Enablementin Local Development

Dr. Tarek Barakat*

(Received 26 / 5 / 2014. Accepted 1 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The popular participation is one of the main pillars of the local development process, as it allows the opportunity for various community groups to contribute to the preparation, management and implementation of development plans in line with their needs and aspirations, and it has a positive role in making success of development projects in a sustainable manner, so as to ensure the achievement of the comprehensive national development objectives. A real and effective participation requires adoption of sustainable enablement principle to build the public capacity, and to devote the human potential and efforts of local communities.

In this context, the researchpresents a study of the concept of popular participation and its importance in local development, and it identifies the methods and levels of participation in the development process, its conditions, requirements and principles, as classifieslevels and forms of popular participation during the phases of local development; in addition to presenting challenges ofthr participation in the local development processes. The research deals with an analysis ofone of global experiences thatapplies sustainable enablement principle, to enhance the contribution of the community in achieving sustainable development of the local urban environment, in orderto conclude the most important phases and criteria for sustainable enablement.

The research concludes to a number of conclusions and recommendations aspires to promote the important role of public participation in local development, by creating mechanisms which could be used to activate participation at the level of localadministrative units, and exploring thepractical application way forenabling communities in all stages of the local development process, in order to provide different domains for popular participation in most important development issues.

Keywords: Popular participation, Sustainable Enablement,Local Development, Sustainable Development.

*Associate Professor, Department of Urban Planning, Faculty of Architecture, Tishreein University, Lattakia, Syria.

مقدمـــة:

عرَّفت هيئة الأمم المتحدة "التنمية" منذ عام 1956 بأنها"العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، والمساعدة على اندماجهم في حياة الأمة والمساهمة في تقدّمها بأقصى قدر مستطاع" [1]، وأصبحت فيما بعد المشاركة الشعبية والتفاعل الشعبي عنصراً أساسياً وشرطاً لازماً للتنمية المستدامة وبرامجها، إذ لا يمكن نجاح وإنجاز الخطط والمشاريع التنموية بمعزل عن المشاركة الشعبية، مما جعلها مطلباً أساسياً في إدارة المجتمع المحلي وضبط التنمية واستدامتها بسبب المنافع التي تحققها في خطط وقرارات التنمية المحلية، ودورها في معالجة المشكلات المحلية التي تتفاقم مع مرور الزمن، كمشاكل الإسكان والنقل العام والازدحام المروري والتلوث البيئي وغيرها...، ولتقوم بترجمة شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والتفاعل مع تلك المشكلات، وتحفيز رغبتهم في تحويل الأهداف التنموية التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

ويتعلق موضوع تفعيل المشاركة الشعبية في إعداد وإدارة الخطط التنموية بنهج جديد في التخطيط من أسفل إلى أعلى، أي الأسلوب اللامركزي [2] الذي يتم من خلاله أخذ الرأي العام المحلي وإشراكه في بناء وتنمية بيئته المحلية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة، ضمن رؤية مستقبلية للتنمية المحلية تحقق أهداف التنمية الوطنية الشاملة. ومن هنا تبرز ضرورة تمكين وتدريب وتأهيل المجتمع المحلي لتطوير قدراته الحالية وأدواته العلمية فيما يخص أسلوب المشاركة بطريقة حقيقة وفعالة، تحقِّق مصالح الجماعات المحلية وتجعلهم أكثر وعياً وسعادةً وإنتاجاً، فكلما زادت درجة المشاركة الشعبية ارتفع معها مؤشر التنمية.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث من خلال المحاور التالية:

-تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالمشاركة الشعبية كمبدأ أساسي لتحقيق التنمية المحلية.

-أهمية توسيع نطاق المشاركة الشعبية في مختلف القضايا التنموية، من خلال إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في تحديد أهداف التنمية وتوجهاتها، ومن ثم المشاركة في تنفيذ سياساتها وبرامجها، ومتابعتها.

-الدور المهم والأساسي لعملية تمكين المجتمعات وبناء القدرات المحلية لتمارس دورها كطرف فعال في تحقيق أهداف التنمية التي تمثِّل مصالحها بصورة مستدامة.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهميتها وتحديد أهدافها، شروطها ومتطلباتها، مبادئها، درجاتها وصورها؛ فضلاً عن أهم التحديات التي تواجه المحليات في تطبيقها. كما يهدف البحث إلى استنتاج مراحل ومعايير التمكين المستدام، وإيجاد وسائل وآليات لتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، واقتراح بعض مجالات تطبيقها عملياً.

منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع والمقالات العلمية حول مفهوم المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للاجراءات المتبعة في

تجربة ستانمور من أجل استنتاج مراحل ومعايير عملية التمكين المستدام، وكيفية تفعيل المشاركة الشعبية في جميع مراحل العملية التنموية.

1. تعريف المشاركة الشعبية Public Participation

إنَّ مصطلح المشاركة الشعبية له العديد من التعريفات التي تختلف من دولة إلى أخرى، وفي الدولة نفسها، وذلك تبعاً للتخصص الذي يُطرح المفهوم من خلاله. والتعريف العام المطروح في تقرير للأمم المتحدة يعطي مفهوماً عاماً وشاملاً للمشاركة الشعبية، فيعرِّفها بأنها "خلق فرص تمكِّن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفاعلة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية"[3].

وفي أدبيات التخطيط والتنمية الحديثة بدأ مفهوم المشاركة يتردد ويُستخدم بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، كوسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي وعدالة اجتماعية تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء.

2. مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية Local Development

إذا كانت التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تعرَّف على أنها "تلك العمليات التي تُبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات"[4]، وإذا كان مفهوم المشاركة كما رأينا بمدلوله العام يشير إلى أنها "العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها"[5]، فإنَّه يمكن الاستنتاج أنَّ **المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي** هي "إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية".

ومن هذا المنطلق، فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فاعلة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي. وهذا يقودنا بدوره إلى طبيعة وأهمية العلاقة بين المشاركة الشعبية والتنمية المحلية وأهم أهدافها.

1.2. علاقة التنمية بالمشاركة الشعبية

تكمن علاقة التنمية بالمشاركة الشعبية في انتقال الفكر التنموي من الأسلوب المركزي إلى التنمية بمشاركة الناس، ويوضح الجدول رقم (1) تلك العلاقة من خلال عناصر ومكونات التنمية في كلا حالتي التنمية بالأسلوب المركزي، والتنمية بمشاركة الناس.

الجدول رقم (1) علاقة التنمية بالمشاركة الشعبية– مقارنة بين الأسلوب المركزي وأسلوب المشاركة [6]

عناصر ومكونات التنمية	التنمية بالأسلوب المركزي	التنمية بمشاركة الناس
نمط التنمية	الخطة الجاهزة	تتبلور الخطة بالسياق العملي، الاستجابة للمشاكل والاحتياجات الآنية
الأولويات والاحتياجات	تحدد من قبل المهنيين المانحين	تحدَّد من قبل المجتمعات المحلية
كلمة السر	التخطيط	المشاركة
الأهداف	محددة مسبقاً	تتبلور في السياق/ مفتوحة
كيفية اتخاذ القرارات	مركزياً	جماعياً
الوسائل	عالمية، محدودة	متنوعة
التقنية المستخدمة	عالمية، رزمة مجهزة مسبقاً	محلية
علاقة المهنيين المستفيدين	السيطرة من أعلى	التقوية والتمكين
كيفية النظر للمستفيدين	منتفعين/ متلقين	شركاء، فاعلين، ناشطين في البرنامج
المخرجات	ثابتة، تقليدية، بنية تحتية	متنوعة، قدرات ومهارات أفضل
المجرى الأساسي للتنمية/ التغيير الاجتماعي	يُفرض من الآخرين	يحدث نتيجة إقناع المجتمعات المحلية

وبالتالي يمكن أن نلخص جدوى التنمية القائمة على المشاركة، بأنه يمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال الجهود المشتركة وتبادل الآراء والخبرات، ولكي يكون التعاون فعالاً يجب أن يشمل الأصعدة كافة وجميع المشاركين. كما أنَّ التعاون بين مختلف فئات المجتمع يعطي السكان فكرة شاملة عن القدرات التي يملكونها بمجموعهم لمعالجة مشاكلهم واحتياجاتهم التنموية. بينما يقوم التعاون بين المستوى المحلي والمستويين الوطني والدولي بالتأكيد على الاهتمامات والقدرات الحقيقية الموجودة على مستوى القواعد الشعبية لدى أجهزة صنع القرار والهيئات المانحة.

2.2. أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهدافها

لقد أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع.

وتعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديموقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية [7]، كما تهدف المشاركة إلى ضمان

التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية وإلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها [8]. إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي، تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع [9].

وللمشاركة أيضاً أهداف على المستوى الأخلاقي للأفراد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي، وتعوِّد الأفراد الحرص على المال العام من خلال تضافر الجهود المحلية والحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني [10].

3.2. المشاركة الشعبية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development

إنَّ التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يُقَر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال التخطيط للتنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي –أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى– فالمستوى الإقليمي فالوطني. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below، ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية الإدارية، التي تمكِّن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان المحليين بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها، من منطلق أنَّ أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

ويتم ذلك من خلال برامج بناء القدرات المجتمعية التي تعتبر من أهم مفاتيح التنمية المستدامة، وقد ناقش مؤتمر قمة الأرض بجوهانسبرج عام 2002 أهمية التركيز على عمليات بناء القدرات وبخاصة بالدول النامية لتتمكن من ممارسة دورها بفعالية" [12]. حيث تواجه المناطق الحضرية في دول العالم النامي مشاكلاً محلية ضاغطة، كانتشار الأحياء العشوائية وصعوبة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير البنية الأساسية [13]، الأمر الذي يتطلب نظماً وأساليب إدارية جديدة ومتكاملة، تهدف من ناحية إلى إنتاج مدن أكثر ملاءمة للحياة والعمل، ومن ناحية أخرى تهدف إلى ضمان إمكانية استمرار المدن في العمل مستقبلياً، بمعنى تحقيق الاستدامة في التنمية المحلية، وذلك من خلال إشراك جميع الفئات والهيئات المحلية، تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والوطني.

3. مفهوم التمكين المستدام Sustainable Enablement

إنَّ عملية المشاركة تقوم على مبدأ أساسي يتمثَّل في مدى قدرة واستطاعة الشرائح السكانية المجموعات المستهدفة في التأثير على عملية صنع القرارات وصياغتها وتوجيهها بما يتناسب مع حاجات المجموعات ويخدم رغباتها.

ويعرَّف التمكين المستدام بأنه "عملية تقوية للمجتمع لكي يمارس ويتحكم في عمليات التنمية المحلية، وهو يتعامل مع تطبيق مفهوم التدخل (متى، كيف، مع من، ما الوسيلة) لكي تتم عملية التدخل، ثم يترك المجتمع لكي يستمر ويواصل وحده" [14].

وبهذا يعدّ التمكين المستدام كإعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية المحلية، أي تمكين المجتمع في منظومة التنمية الحضرية، ليكون مدخلاً لتنمية المجتمعات المحلية بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية.

وهذا ما يستدعي إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع، وتحديد الأطر والآليات اللازمة لتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها، باقتراح أدوار وواجبات جديدة، وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية المستدامة بالجوانب والقطاعات والمستويات كافة.

1.3. أهداف التمكين المستدام

من خلال ما سبق، يتبين أنَّ عملية التمكين المستدام تسعى إلى تحقيق أهداف المشاركة الشعبية في التنمية ضمن إطار الاستدامة، لتحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات والمستويات، وذلك من خلال الأهداف التالية:

–تطوير آليات عملية التمكين في إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية.

–دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية المحلية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق الاستدامة.

–"تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام في الحاضر والمستقبل بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة التجمعات السكانية" [15].

–وضع منهج قائم على التمكين في تنمية وإدارة التجمعات السكنية، أساسه الحوار والعمل المتواصل بين الجهات المحلية المعنية بالتنمية والسلطة الحكومية [16]، من خلال إنشاء جهات ومنظمات وسيطة غير حكومية ممثِّلة لمصلحة المجتمعات ومسؤولة عنها [17].

يتبيَّن مما سبق أن الوصول لمجتمع متمكن من حيث تفاعله وتفهمه لجميع مراحل وأبعاد عملية المشاركة في التنمية المحلية، يؤهله أيضاً للمساهمة في إدارة العمليات التنموية المختلفة.

4. اعتماد منهج المشاركة كأسلوب عمل في إدارة التنمية المحلية

يعتمد مفهوم المشاركة في إدارة التنمية على قناعة بأنَّ أطراف التنمية (الأطراف الفاعلة والمستفيدة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) تتدرج في علاقة من التأثير والتأثر بحكم وجودها داخل الزمان والمكان الواحد، وهذه الأطراف هي (المؤسسات الحكومية – الإدارة المحلية – المستثمرون – الجمعيات الأهلية – المجالس الشعبية المنتخبة – مؤسسات المجتمع المدني المحلية، مؤسسات القطاع الخاص المدني، مبادرات الأفراد الذاتية).

وتعتمد الإدارة الجيدة للتنمية المحلية كما ورد في تعريف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الاستجابة الفعالة والكافية للمشكلات الحضرية ضمن حكومات محلية موثوقة تعمل على مشاركة المجتمع المحلي، وفي تعريف البنك الدولي فإنَّ الإدارة الحضرية الجيدة تتضمن شمول جميع المواطنين وتمثيل جميع الجماعات في المجتمع المحلي، كما تتضمن الموثوقية والتكامل والشفافية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ويعمل المعهد العربي لإنماء المدن من جهته على دعم المدن الأعضاء بمنظمة المدن العربية لإعداد المتطلبات الأساسية للإدارة الجيدة، ومن أهمها ما يلي [18]:

– تحديد استراتيجيات تنمية المدن عن طريق المشاركة الشعبية بحيث تُستنبط من المستفيدين أنفسهم.

– تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات وهيئات المجتمع المحلي على الدخول في صناعة واتخاذ القرارات المحلية.

وهنا يبرز دور نظم الإدارة المحلية التي تمثّل أحد أهم أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية المستدامة في تعظيم دور المشاركة الشعبية في عملية الإدارة المحلية المستدامة، وذلك عن طريق تنظيم لقاءات دورية بين المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية لتبادل وجهات النظر حول الخدمات المطلوبة وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ، حيث تعمل هذه اللقاءات على استمرارية التفاعل بين القيادات الشعبية والجماهير من ناحية، وبين المواطنين والأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى مما يحفز المواطنين على الإسهام في تنفيذ المشروعات المحلية.

5. أساليب المشاركة الشعبية في العملية التنموية

تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد بحيث تحدَّد الأعمال التي يقومون بها، ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب، أهمها: [19]

1.5. المشاركة المباشرة: يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات وجماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مراحل منها. ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالاً عدة ، أهم هذه الأشكال [20] :

–استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات، المقابلات، والمؤتمرات العامة.
–اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري المحلي.
–برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصاً ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية.
–وسائل الإعلام المختلفة.
–الاستبيان والدراسات المختلفة.
–الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

2.5. المشاركة غير المباشرة: تحدث بواسطة أشخاص محددين، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية.

6. شروط ومتطلبات المشاركة الشعبية

تقوم المشاركة الشعبية على ثلاثة شروط رئيسية لضمان نجاحها، وهذه الشروط هي [21]:

– ألّا تقتصر المشاركة الشعبية على البعد الأفقي، أي أن تنحصر بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما تشمل أيضاً البعد الرأسي، أي بين السكان والهيئات والمؤسسات والمنظمات في المستويات الإدارية المختلفة.

– اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات التنموية في عملية المشاركة الشعبية يجب ألا تزاوله فئة بمفردها فقط، ولكن لا بد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة، كي لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.

– يجب أن تعكس عمليات التخطيط والتنمية حاجات ورغبات السكان المحليين والمجموعة المستهدفة، بمعنى أن تكون هذه العمليات واقعية وأهلية، ولا يجب تطبيق نماذج تنموية مستوردة إلا بعد تطويعها بما يلائم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

وتتمثل متطلبات المشاركة في نقاط عديدة، أهمها [22]:

-ارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.

-توفير المناخ العام الملائم، الذي يجب أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين الحكومة.

-العمل على خلق الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد وتشجيع قياداتهم على تحمّلها، بأن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة .

-توفير كادر من العاملين المدربين، وذوي المهارات للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع.

في حال توافر معظم تلك الشروط والمتطلبات، تتم المشاركة الشعبية من خلال درجات مختلفة ترتبط بعدة عوامل.

7. درجات المشاركة الشعبية

بشكل عام يمكن القول أنَّ المشاركة الشعبية تتدرج من البساطة إلى التدخل الصادق الحقيقي، ويعتمد ذلك على المساحة الممنوحة للعامة، ويرتبط هذا الموضوع بمحددات كثيرة منها مثلاً حجم المشروع ومقياسه، هل هو على مستوى المنزل أو الشارع أو المجاورة السكنية أو على مستوى أكبر من ذلك يتعلق بالتخطيط العام للبلدات والمدن والأقاليم والتخطيط الوطني، كما يرتبط أيضاً بآليات المشاركة المعتمَدة.

قدمت أحدث الدراسات نمطاً من أربعة مستويات للمشاركة ضمن مصطلحات متسلسلة، ترتبط بمعاني أو مدخلات متزايدة في العملية التنموية، وبكل منها درجة تتطابق مع مدى قوة المواطنين في تحديد ما يسمى المنتج النهائي الذي يمكن أن يكون مشروع أو برنامج تنموي معين. هذه الدرجات هي كالتالي [23]:

1. المشاركة في المعلومات Information sharing
2. الاستشارة Consultation
3. المشاركة في صنع القرار Decision – making
4. الأداء والتنفيذ مع الآخرين Initiating action

حيث تمثل المشاركة في المعلومات أبسط مستوى للمشاركة وتتضمن تعريف العامة بالخطط المقترحة التي ستنفذ في المستقبل، وهي محددة بحركة معلومات باتجاه واحد أي من المخطِّطين إلى السكان المرتبطين بالمشروع، في حين أنَّ الاستشارة تسمح بحركة عكسية للمعلومات وتتضمن استخراج الرأي من الناس من حيث كيفية تفكيرهم بالخطط المقترحة والأسباب التي تتضمن موافقتهم أو رفضهم، كما تتضمن أيضاً دعمهم واعتراضهم.

وتتطلب المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات التنموية أن يقرر كل من الخبراء والمواطنين المحليين معاً الخطوات القادمة، وهذا يتطلب بدوره تحديد الاحتياجات لكل من الخبراء والمواطنين المحليين ومناقشتها من حيث مواطن القوى والضعف، وبناءً على ذلك تحدَّد الأولويات، فيما تتطلب الدرجة الرابعة إقحام الناس أو المجتمع المحلي للمشاركة في العمل بكل جوانبه.

إنَّ اختلاف درجات ومستويات المشاركة الشعبية، يعطي إمكانية لصور متعددة لمشاركة المجتمع في قضايا ومراحل التنمية المحلية المختلفة.

8. صور المشاركة الشعبية خلال مراحل التنمية

ترتبط صور المشاركة الشعبية بثلاثة عوامل: أولاً بمراحل عملية التنمية، وبالنظام السياسي للمجتمع ثانياً، وبظروف كل برنامج أو مشروع تنموي وحسب فلسفة القائمين عليه والهدف منه ثالثاً. وتتمثل صور المشاركة في مراحل عملية التنمية كالتالي:

1.8. المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة التنموية: تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشكلات والاحتياجات، وتبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين ومناقشة المشروعات وبدائلها وتقرير الأولويات. وتكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكِّن المواطنين من التأثير في الإدارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم. وتتمثل صور المشاركة في هذه المرحلة باللقاءات، الزيارات الاستطلاعية، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات الموسعة العامة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين وإعلانه بشتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها، ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونيًا.

2.8. المشاركة في مرحلة تنفيذ العملية التنموية: يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ إذا شارك السكان المحليون في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم. ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى الإيجابي، والاعتماد على الذات خاصة في ظل قصور الإمكانات الحكومية.

3.8. المشاركة في الرقابة والتقييم: تشكل التغذية الراجعة من قبل المواطنين أسلوب من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات التي يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة التنفيذية، كما وتُعد أداة ناجحة لتلافي الأخطاء والانحرافات، وتصحيح مسار المشروعات التنموية العامة. ويمتد التقييم إلى تقدير مدى كفاءة وجدوى المشروعات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ومن صور المشاركة الشعبية في مرحلة التقييم هي الشكاوي التي يرفعها المواطنون للمسؤولين، والنقد والحوار خلال الاجتماعات العامة أو من خلال أجهزة الإعلام، وتشكيل لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، أو مقاطعة المواطنين لهذه المشروعات وعدم الاستفادة منها.

والجدير بالذكر هنا، أنَّ المشاركة الشعبية تتم بشكل عام في كل مراحل العملية التنموية السابقة، وقد تتم أيضاً في مرحلة أو أكثر من هذه المراحل، كما يمكن أن يشترك جميع أفراد المجتمع أو يتعذر ذلك فيشترك ممثلون عنهم، وفي بعض الأحيان تتدخل الحكومات لتحديد صور المشاركة أو تنظيمها.

ومن جهة أخرى، قد تواجه عملية المشاركة الشعبية تحديات ومعوقات مرتبطة بعدة أسباب، تمنع الجماعات المحلية أو تصرفهم عن المساهمة بفعالية في مراحل التنمية المحلية.

9. تحديات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

توجد في كل مجتمع مجموعة من التحديات والمعوقات أمام المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الفعلية والحقيقية للمجتمع المحلي، وتتعدد أسباب العزوف عن المشاركة، سواء كانت هذه الأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع، وتصنَّف هذه التحديات كما يلي:

1.9. تحديات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية نفسها: كأن تكون هذه المشروعات في بعض الأحيان غير متوافقة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع، مثل الشباب وكبار السن، أو أن يكون هناك صعوبة في

الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات المقترحة، مما يؤدي غالباً إلى عدم تجاوبهم وارتيابهم من المشاركة وبالتالي في إنجاحها. كما أنَّ عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة التنفيذ وانتهاءً بمرحلة المتابعة والتقييم، إضافة إلى بعد المشروعات عن المناطق السكنية، يجعلها خارج دائرة اهتمامهم ويزيد في عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة [24].

2.9. تحديات مرتبطة بالأفراد المحليين: إنَّ ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لديهم، يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة، إضافة إلى فقدان الأفراد المحليين للثقة بالمسؤولين عن المشروعات التنموية، مما يصرفهم كثيراً عن المشاركة بانتظام [25]، كما أنَّ نقص أو عدم تحمس الأفراد نحو بعض المشروعات لاعتقادهم بأنها غير مناسبة، يفقدهم الدافع للمشاركة الفعالة ويعودهم الاتكال على الدولة [26].

3.9. تحديات مرتبطة بالنظام الإداري: حيث ترتبط مشاركة المواطنين بالمركزية واللامركزية الإدارية، فالدول التي تتبع المركزية في التخطيط لسياستها العامة الاقتصادية والاجتماعية أو في تنفيذ البرامج والمشروعات تغلق الطريق أمام المشاركة الشعبية، والعكس صحيح.

4.9. تحديات مرتبطة بالمشاركة الشعبية نفسها: إنَّ المشاركة نفسها تساهم في توليد الصراعات والخلافات بين المواطنين من جهة، والخبراء والفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخرى حول سلطة اتخاذ القرار، حيث يعتقد الخبراء أنهم المسؤولون عن اتخاذ القرار في هيئاتهم، في حين يعتقد المواطنون أنهم الأقدر على تحديد أولويات حاجاتهم. كما أنَّ مشكلة اختلاف حاجات المواطنين باختلاف فئاتهم وطبقاتهم قد تكون مشكلة أمام ترتيب أولويات الحلول للمشاكل المحلية.

كما وتعدّ مشكلة من يمثِّل المجتمع المحلي؟ وما هي حاجات السكان المحليين؟ وما الحلول المقترحة لهذه الحاجات؟ مشكلة أخرى من مشاكل المشاركة، لذلك فإن الاهتمام بآراء المواطنين ومشاكلهم، والتعامل معهم بعدالة ومساواة، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز مبدأ التمكين المستدام، كلها وسائل لتجاوز تلك التحديات.

10. آليات تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها المطلوب كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية، لا بد من العمل على مواجهة التحديات سابقة الذكر، بالاعتماد على وسائل وتقنيات عملية وفعالة تعمل على تعزيز تلك المشاركات. ترتكز آليات تفعيل المشاركة الشعبية على الأهداف المحددة من قِبل المجتمع المشارك والمصمِّمين أو المنفِّذين، وإدخال السكان المحليين بشكل ديناميكي في العملية التنموية.

ولعل أهم وأفضل تلك الآليات هي تلك التي ترتبط وتصنَّف ضمن أنماط تتعلق بدرجات المشاركة التي ذُكرت سابقاً، وهي تقسَم إلى أربعة أنماط، يعبِّر كل منها عن درجة المشاركة. ويوضح الجدول رقم (2) هذه الأنماط وأمثلة لكل منها، مع الانتباه أنَّ هذه الآليات تخدم مشاركة المواطنين في المستويات التي تتعلق بالتخطيط المحلي للبلدات والمدن والتخطيط الإقليمي، إلّا أنه يمكن الاستعانة بها كمدخل للتقنيات والآليات الممكن اتباعها في المستويات المختلفة من المشاريع.

الجدول رقم (2) أنماط وآليات المشاركة الشعبية في عملية التنمة المحلية

النمط	آلية المشاركة	الوصـــف
لقاءات تعريفية للعامة	المعارض	لصق الخرائط والصور وخيارات الخطط في معرض بارز في المدينة أو المكتبة العامة، تزود هذه المعارض الزوار بالمعلومات بطرق غير رسمية في أوقات فراغهم.
	لقاءات عامة	تنظيم لقاءات لإعلام العامة والشخصيات والأفراد الداعمين، وعرض مادة تغطي المدخل العام وأهداف البرنامج التنموي، توجد فرصة من خلالها لمسح الآراء الموجودة وتسجيل المتطوعين.
	مطبوعات تعريفية للعامة	لوحات إعلانية وإعلانات في الصحف والنشرات المطبوعة وبروشورات، وذلك إعلام العامة بالتقدم بالبرنامج ومواعيد اللقاءات معهم، ومن الممكن أن تعرض المطبوعات في الأماكن العامة المفتوحة.
	صفحة انترنت معلوماتية فقط	صفحة للعامة على شبكة المعلومات العالمية، يتم تحديثها تبعاً للتقدم بالبرنامج التنموي، تحوي هذه المعلومات الخرائط والصور والبرامج والجداول اللازمة، كما توضع الأهداف العامة والتفصيلية للبرنامج.
	مواد صحفية	التنسيق لتطوير العلاقة مع الصحف المحلية أو مع صحفيين ومحررين محليين، لتزويدهم بالأخبار ذات الأهمية وبآراء العامة من خلال عملية دورية تتناسب مع التقدم في البرنامج التنموي.
	تقنيات الوسائط الرقمية	استخدام الصحف والراديو والتلفزيون والفيديو والبوسترات ولوحات الإعلانات لإطلاع العامة بالمعلومات، ويتم التنسيق مع إحدى الشركات أو الوكالات لنشر هذه الوسائط.
مدخلات من العامة	جلسات استماع للعامة	لقاءات رسمية يتاح للعامة من خلالها التعليق وإبداء الآراء ووجهات نظرهم تجاه القضية أو المشروع المطروح، وأيضاً إمكانية التصويت عليه.
	صفحة انترنت للتفاعل	صفحة للعامة على شبكة المعلومات العالمية، تتضمن إمكانية استقبال الرسائل والاستفسارات والتصويت أيضاً.
	المسح العام المباشر	استبيانات لأخذ التعليقات والآراء، ومعرفة أهداف وتوجهات المجتمع.
التفاعل	اجتماعات للنقاش	اجتماعات لمناقشة الرؤية والأهداف العامة، وأخذ إجابة من العامة عن احتياجاتهم وإمكانياتهم وكيفية تحقيقها من وجهة نظرهم.
	ورشات العمل	وهي عبارة عن اجتماعات رسمية صغيرة، تتضمن عرض وتقديم مراحل وتصاميم المشروع أمام المشاركين، هذه التقنية تعزز التفاعل مع الفرد ضمن المجتمع، مجموعات التفاعل الصغيرة هذه ممتازة للنقاشات النقدية وحل المشاكل.
	اجتماعات لتحديد	اجتماعات تقييمية من خلال آلية يتم بواسطتها عرض التصاميم والخيارات والأنماط

	أفضلية العمل	المتعددة المتاحة، ويتم أخذ انطباعات الجمهور وتصويتهم حول الخيارات التي يفضلونها.
الشراكة	لجان القيادة أو التحكم	تؤسَّس لتزويد فريق التخطيط أو العمل بالمعلومات الراجعة (feedback) والنصائح، وايضاً لتشكيل افطار العام للعملية، تتكون هذه اللجان من ممثلين عن الهيئات المحلية ومن رجال الأعمال والوكالات غير المتخصصة ومن مجموعات المواطنين.
	اجتماعات لأصحاب المصلحة (Stakeholder)	هذه المجموعات يجب أن تمثِّل كافة التنوع الديمغرافي في المنطقة (الأجناس، المذاهب، مستوى الدخل ...)، ويجب أن تتضمن المنتخبين المحليين والموظفين والمالكين وكذلك مسؤولي المجاورات، وذوي الاختصاصات المختلفة ومزودي الخدمات ومن سكان المنطقة، وتوجَّه الدعوات لأكبر عدد ممكن بحيث قد يصل الحضور إلى مئة شخص.
	مقابلات مع أصحاب المصلحة	عبارة عن اجتماعات (شخص– شخص) مع أعضاء المجتمع البارزين ممن سبق عرض أمثلة عنهم بالفقرة السابقة، وتتم المقابلات بتوجيه مجموعة من السئلة المحددة بهدف الحصول على معلومات تفصيلية في مجال خبراتهم ورؤيتهم.

(المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (ASELY, V. G, 2005) [27])

من خلال تلك الآليات المختلفة يتم تفعيل المشاركة الشعبية في العمليات التنموية، لكن ما هي المبادئ التي ترتكز عليها المشاركة المحلية، وما المجالات التي يمكن أن يساهم بها المجتمع في القضايا التنموية على المستوى المحلي؟

11. مبادئ ومجالات المشاركة الشعبية على مستوى الوحدات المحلية

تمحورت أهداف التنمية المحلية حول تلبية حاجات السكان وحل مشكلاتهم وتحسين نوعية حياتهم، كرديف أساسي لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال مشاركة السكان المحليين في وضع أهدافهم وتحديد أولوياتهم، كوسيلة لضمان النجاح في الخطط التنموية، بشرط أن ترتكز المشاركة الشعبية في العملية التنموية على أربعة مبادئ أساسية، هي:

1.11. الشمولية (Exclusivity): وتعني إشراك جميع فئات السكان المحليين في إعداد الخطة (النساء، الرجال، الجماعات المحرومة، الجماعات المنظمة). وتتمثل مؤشرات هذا المبدأ في مدى وضوح أهداف الخطة للسكان، ومدى مساهمة السكان في إعداد الخطة، وطرق التعرف على آراء السكان وآليات تحديد الأولويات.

2.11. التفاعلية (Interactivity): وتعني عدد وكثافة قنوات الاتصال بين المجالس المحلية والسكان، والتي تتمثل مؤشراتها بعدد الوسائل والطرق التي اتبِعت لإشراك المواطنين (الاجتماعات، جلسات النقاش، الندوات، المؤتمرات).

3.11. الشفافية (Transparency): وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية، وتتمثل مؤشراته في مدى تأثير نتائج المشاركة العامة في إعداد الخطة وتحديد الأولويات، ومدى تأثير التغذية الراجعة في إعادة النظر في سياسة المشاركة.

4.11. الاستمرارية (Continuity): وتعني المشاركة في جميع مراحل عملية التنمية، إبتداءاً من وضع الخطط حتى تنفيذها ومتابعتها.

انطلاقاً من تلك المبادئ واعتماداً على أساليب المشاركة الشعبية ودرجاتها وشروطها، ونظراً لأهميتها في التفاعل مع الخطط التنموية والتأثير بها، بالتالي تتنوع مجالات المشاركة في قضايا التنمية المحلية وفي تأثيرها على جميع مراحل العملية التنموية. وتطبيقاً لما سبق، سيتم عرض أمثلة توضح بعض مجالات المشاركة الشعبية في أهم قضايا التنمية المحلية:

- المشاركة الشعبية في تخطيط النقل المحلي، ويمكن قياس فاعليتها من خلال تأثير المشاركة في الإطار العام للخطة، وعلى تحديد المشكلات وصياغة الأهداف، وتقييم البدائل، ونسبة مساهمة المجتمع (النساء، الآباء، المواطنين، الأطفال، المدارس، الأمن العام، الهيئات العلمية) في استراتيجية تقليل استخدام السيارات وحماية الأطفال في الرحلات اليومية، ومدى التأثير في انتهاج استراتيجية المشاة والدراجات الهوائية.
- مشكلة النمو السكاني المضطرد، وهي من أهم المشاكل التي تواجه المجالس المحلية، لذلك تبرز أهمية المشاركة الشعبية في تخطيط الأسرة، وتعدّ مشاركة السكان المحليين ضرورية لتمكين المجالس المحلية من السيطرة على ظاهرة النمو السكاني المضطرد، بغرض الوفاء بحاجات السكان في ظل محدودية الموارد المحلية، من خلال تطبيق برامج تخطيط الأسرة ودعمها من قِبل الجهات الرسمية.
- المشاركة الشعبية في تخطيط وحماية البيئة المحلية، وهي على درجة عالية من الأهمية، وخاصة بعد ظهور مفهوم" التخطيط البيئي المشترك" الذي يشكل صيغة متقدمة لاستثمار رأس المال الاجتماعي المحلي. وتتمثل المشاركة في حماية البيئة من خلال مبادرات فردية ناتجة عن وعي الأفراد بمشاكل تلوث البيئة ، أو من خلال جماعات البيئة، بهدف توليد اتجاهات رئيفة بالبيئة، وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في حماية البيئة، خاصة مشاركة الفقراء والفئات المحرومة.
- كما أنَّ المشاركة مهمة في إدارة النفايات المحلية والوطنية، حيث تساهم بشكل فاعل في التخفيف من النفايات الصلبة والمساهمة في إعادة تدويرها، وهنا يمكن الاستعانة بتنظيم حملات واسعة لتوعية السكان ببرنامج تجميع النفايات المنزلية وتدويرها من خلال طلاب المدارس على سبيل المثال.
- وتعدّ المشاركة الشعبية في التخطيط الصحي مجالاً من مجالات المشاركة الشعبية العامة، وقد أعطى برنامج المدن الصحية لمؤسسة الصحة العالمية أهمية للمشاركة الشعبية متعددة القطاعات كوسائل لتحسين التأثيرات المادية والاجتماعية على نوعية الحياة.
- تولي معظم الدراسات المتعلقة بالمشاركة الشعبية أهمية بالغة لمشاركة المرأة، حيث إنَّ الاستثمار الأمثل لطاقات وإمكانات المجتمعات المحلية لأغراض تنموية لا يمكن أن يحقِّق أهدافه بغياب نصف المجتمع، لذلك فإنَّ برامج حماية البيئة، الرعاية الصحية، تخطيط الأسرة وزيادة الإنتاجية يمكن أن تحقق نجاحات غير متوقعة إذا كانت هناك مشاركة فاعلة للمرأة. فمثلاً تعتبر مشاركة المرأة قيمة محورية في حماية البيئة، حيث تتمثل مشاركتها في سلوكها داخل المنزل، وفي تربية أبنائها على مسلكيات رئيفة بالبيئة، واشتراكها في حملات التوعية البيئية.

لقد تم استعراض بعض مجالات المشاركة في القضايا التنموية الملحّة، ولكن ما ينقصنا هو معرفة كيفية تعزيز وتمكين القدرات المجتمعية من أجل مشاركة حقيقية وفعالة.

12. تطبيق التمكين المستدام لتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

بما أنَّ التمكين المستدام هو مدخل لتعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار لتحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في عمليات التنمية المحلية، وبناءً على العديد من التجارب السابقة ومناقشات المؤتمرات

الدولية لدراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية محلية مستدامة بالمجتمعات الحضرية، فقد اتضحت أهمية التطبيق والتنفيذ العملي لمبدأ التمكين المستدام بطريقة فعالة كمدخل ومفهوم جديد ومستحدَث لضمان مشاركة المجتمعات المحلية ومساهمها في تحقيق التنمية المستدامة بالمستويات كافة .

وفي ضوء ذلك سيتم استعراض دراسة لأحد التجارب العالمية والتي اعتمدت على تطبيق فكر التمكين المستدام لتحقيق التنمية المستدامة بالبيئة العمرانية، كمثال نموذجي من أجل استنتاج مراحل التمكين المستدام وأهم معاييره وأسسه التي يجب تطبيقها بهدف تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل عمليات التنمية المحلية.

1.12. تجربة مجاورة ستانمور Stanmore Neighbourhood – مدينة ونشستر Winchester City – انكلترا England

ستانمور إحدى مجاورات مدينة ونشستر بانكلترا، وقد تم اختيارها لتكون جزءاً من أحد مشاريع التنمية العمرانية كعنصر من عمليات التنمية المحلية، وتعتمد التجربة على فكر تمكين المجتمع لتحسين البيئة العمرانية، والهدف الرئيس لها هو تحقيق التنمية المحلية المستدامة، أما الهدف الثانوي فهو عمل أجندة للمجتمع بغرض تنمية البيئة العمرانية. وقد تم العمل من خلال ثلاثة محاور رئيسة [28]، موضحة بالشكل رقم (1)، هذه المراحل هي:

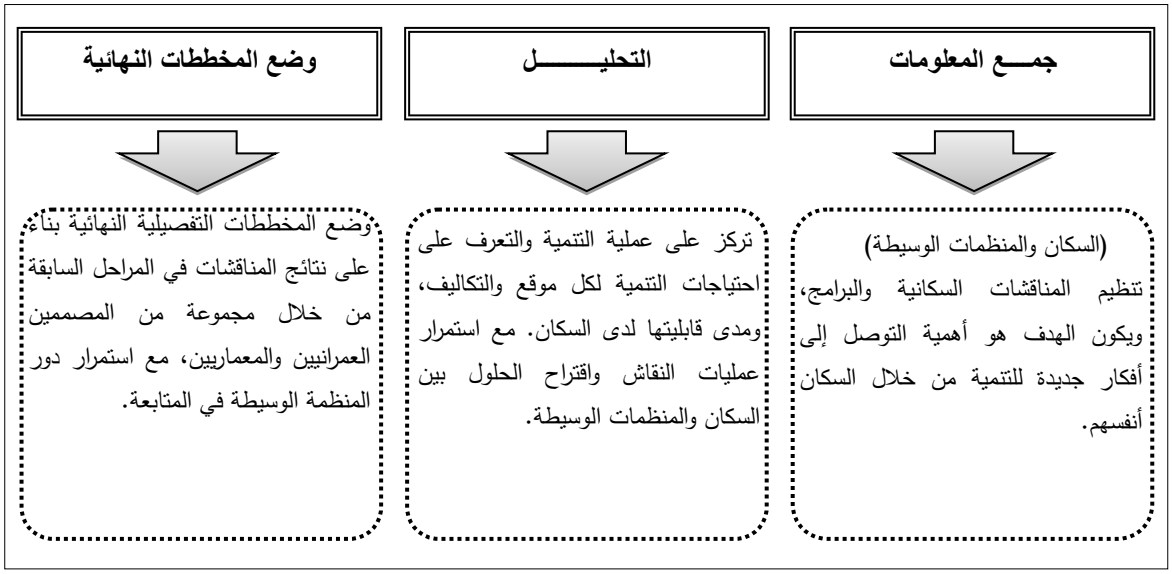

الشكل رقم (1) المحاور الرئيسية لتجربة ستانمور في التمكين المستدام

– **المرحلة الأولى:** وهي بداية جمع المعلومات، وتهدف إلى رسم متطلبات وطموحات السكان لبيئتهم العمرانية، وقد تم تصميم جدول لتحديد سلبيات وإيجابيات المعيشة في المدينة بهدف مناقشتها، ومن ثم التشجيع على التفكير في إيجاد حلول لهذه القضايا، وكيفية التخطيط لوضع الحلول والمقترحات، ويشمل رسم الأفكار على المساقط.

– **المرحلة الثانية:** تحليل المعلومات، وهي استمرار السكان في جمع المعلومات ووضع ملاحظاتهم، وذلك من خلال تصميم جدول يشمل ثلاثة أجزاء (فرص تنمية عمرانية جديدة/ التحسينات العامة بيئياً/ إمكانية تشكيل مجاورة سكنية)، وتم التعرف على احتياجات السكان وبلورة مجموعة الحلول عن طريق حلقات نقاش متواصلة بين المخطِّطين والمنظمات الوسيطة والسكان.

ويتم تشكيل المعلومات التي جُمعت في المرحلتين السابقتين في صورة عرض لمناقشة الملاحظات وتصحيح الأخطاء، وقد أشار السكان إلى مدى إعجابهم بهذا الأسلوب لعملية التنمية. إضافة إلى التعرف على القضايا التي تم معالجتها ووضع الحلول لها وفقاً لاحتياجات السكان وبناء على اقتراحاتهم ومتطلباتهم. ومن القضايا التي ركزت عليها التجربة هي الإسكان والأماكن المفتوحة وخدمات الموقع والطرق ومسارات المشاة.

– **المرحلة الثالثة:** وضع المخططات النهائية، ودراسات تحسين البيئة العمرانية بناءً على نتائج المناقشات في المراحل السابقة، من خلال مجموعة من المصمِّمين العمرانيين والمعماريين، مع استمرار دور المنظمة الوسيطة في المتابعة.

يتضح من خلال هذه التجربة كيفية التطبيق العملي لفكر التمكين المستدام لتنمية البيئة العمرانية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسية طبَّقت أسس ومعايير يمكن الاستفادة منها واعتبارها نموذجاً عاماً يُحتذى به في مختلف جوانب التنمية الأخرى. ويمكن استخلاص هذه المراحل والمعايير كالتالي:

2.12. مراحل عملية التمكين المستدام

1. مرحلة البدء ومنح السلطة: وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية المحلية، وتتمثل في إقامة حلقة نقاش مع أفراد المجتمع المراد تنميته، ووضع خطة التنمية لمعالجة سلبيات بيئتهم المدروسة، إضافة إلى جمع المعلومات عن متطلبات وطموحات السكان لتلك البيئة، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة. ولن يكون البدء في عملية التمكين ذا نتيجة واضحة إلا تحت رعاية الحكومة المركزية، حيث تعدّ هذه المرحلة الخطوة رئيسية وتضمن النجاح للخطوات التالية في عملية التمكين وفي العملية التنموية كلها [29].

2. مرحلة تنظيم المجتمع: تتمثل في تشكيل جهات وسيطة تشمل المنظمات غير الحكومية NGos[1]، والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos[2]، تعمل على تنسيق أعمال التنمية والتطوير مع السكان أنفسهم، وكيفية توجيههم وتدريبهم بطريقة فعالة لتطبيق خطة التنمية بنجاح، وذلك من خلال:

أولاً: تصميم جدول لتحديد إيجابيات وسلبيات البيئة المحلية المدروسة ومناقشتها مع السكان، ومن ثم التشجيع على كيفية التفكير في إيجاد حلول للسلبيات.

ثانياً: تنسيق الجدول وتصميمه بطريقة تساعد أعضاء المنظمة على التعرف على احتياجات السكان.

ثالثاً: يعمل أعضاء المنظمة على تشكيل المعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة في صورة عرض لمناقشة الملاحظات والاقتراحات.

3. مرحلة الاستمرارية/ تواصل تنمية المجتمع: تتمثل في التعرف على نقاط القصور ومعالجتها، وتقييم الحلول مرة أخرى في صورة عرض وفقاً لاحتياجات المجتمع وبناء على اقتراحاته، وبذلك يمكنه أن يعالج سلبيات بيئته باستمرار، مع توجيه وإشراف من المنظمات الوسيطة. وبالتالي تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين في المستقبل وتسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية.

من جهة أخرى، فإنه يجب تقييم عملية التمكين دائماً، لكي تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة المحلية العمرانية)، الاستدامة الاجتماعية (تحقيق الاحتياجات دون التأثير على الأجيال المستقبلية)،

[1] NGos: Non-Governmental organizations.

[2] CBos: Cosiety Based organizations.

الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي، تعني هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخططين.

ويلاحظ أنه تم تطبيق مراحل التمكين في هذه التجربة بالاعتماد على معايير واضحة للتمكين المستدام.

3.12. أسس ومعايير التمكين المستدام

لقد حققت التجربة أسس ومعايير عملية التمكين المستدام، والتي يمكن تلخيصها وفق مايلي:

– **معايير الاستدامة:** وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أنَّ الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المحلية. وذلك بمعنى تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في إدارة وتنظيم العملية التنموية وفقاً لاحتياجاته وظروفه، واستمرار تدخله في عمليات المتابعة والرقابة والصيانة، وكل ذلك في إطار وإشراف ومتابعة السلطات المحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالبيئة المحلية لتكون مناسبة له وللأجيال القادمة.

– **توافر الأسس العمرانية:** واتضحت في دور المجتمع تجاه كل ما يختص بالبيئة العمرانية المحلية من (خدمات– طرق– فراغات عمرانية– مباني ووحدات سكنية)، بتحديد إيجابياتها وسلبياتها، والاهتمام بمعالجة السلبيات وفقاً لاحتياجاته ومتطلباته، وهنا يجب تحديد الحيز العمراني الذي يطبَّق عليه منهج التمكين [30].

– **توافر الأسس الإدارية:** وتختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تمكين المواطنين للقيام بدور فعال في صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم المحلية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

– **توافر الأسس الاجتماعية:** والتي تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته.

يضاف إلى تلك المعايير المستخلصة من التجربة، أيضاً معيار رابع، وهو **توافر الأسس الاقتصادية** [31]، والتي تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، كإمكانية المستعمل في مواجهة تكلفة المسكن مثلاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

إنَّ الالتزام بآلية عمل المشاركة الفعالة بين الحكومة والجماعات المحلية ضمن استراتيجية تنموية ومنهجية تكاملية، مبنية على قاعدة من الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون، يثمر بالتأكيد نتائجاً إيجابية في إنجاح العمليات التنموية القائمة في المجتمعات المحلية وضمان استمرارية التنمية المستدامة. فقد تبين أنَّ حسن توظيف واستغلال إمكانيات المشاركة الشعبية تشكل أحد أهم القواعد الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية. كما اتضح أنه مهما كانت قوة وشدة وكثرة معوقات هذه المشاركة في التنمية المحلية وفي مناشط الحياة الاجتماعية ككل، فإنه يمكن للمعنيين في المجتمع سواء كانوا أفراد أو حكومات، العمل على تجاوزها وعلاجها، من خلال بناء القدرات المحلية وتمكين المجتمع بصورة مستدامة وذلك بتبني فكر التمكين المستدام كأداة فاعلة في إدارة وتخطيط التنمية المحلية.

التوصـيات:

نتيجة لكل ماسبق، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى رفع كفاءة أداء المحليات ودعمها للمشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية، وذلك على عدة مستويات:

1) توصيات على المستوى الوطني والإقليمي:

- ضرورة استحداث مسارات جديدة بتوفير قنوات اتصال مفتوحة بين الجهات المسؤولة والسكان، مما يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، لتحقيق المشاركة الفاعلة، كما يتوجب عمل ورشات تدريبية يقوم على أساسها إعداد الخطط التنموية المستقبلية.
- إيجاد نظام للحوافز، فهو بمثابة أداة لتحفيز السكان وتشجيعهم على المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية المحلية.
- ضرورة وجود إيمان حقيقي لدى صانعي القرار بالدرجة الأولى سواء بالقطاع الرسمي أو الخاص أو شبه الرسمي بأهمية المشاركة الشعبية، وتبني هذا المنهج كسياسة عامة فكراً ومنهجاً وتطبيقاً فعلياً يقود إلى التنمية الشاملة، وعدم اعتماده كأسلوب للحصول على الدعم المالي أو غطاء شكلي لتنفيذ المشاريع، أو تطبيقه كمنهج نظري أو بيروقراطي، بعيداً عن الفهم الصافي أو الدقيق للمجتمع المحلي المتأثر.
- وضع منهج قائم على التمكين المستدام في تنمية التجمعات السكنية المستدامة، أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية المحلية والإقليمية والوطنية.
- ضرورة التنسيق المؤسسي بين وزارة الإدارة المحلية وأجهزة التخطيط الإقليمية وبين والبلديات، حول إقرار المشاريع التنموية بشكل متكامل وتحديد أساليب ودرجات المشاركة الشعبية في كل مراحلها.

2) توصيات على المستوى المحلي:

- يجب أن تشتمل الأجهزة المحلية على أفضل العناصر العلمية والثقافية في مختلف التخصصات حتى تتمكن من إحداث التنمية والقدرة على التعامل مع القاعدة الشعبية، ويتم ذلك عن طريق إعداد الكوادر الفنية وإتاحة التعامل مع قاعدة بيانات متكاملة لكل وحدة محلية لتسهيل أعمال الدراسة وتحديد الاستراتيجيات الحضرية للمدينة أو القرية.
- تضمين المشاركة الشعبية كعنصر هام في جميع المشروعات التي تمولها الدولة، لما لذلك من أثر إيجابي على نجاحها وضمان استمراريتها والمحافظة عليها.
- إزالة الحواجز بين المسؤولين وممثلي الجماعات المحلية، وإيجاد القنوات التي يمكن من خلالها تبادل الرأي والمشورة واستطلاع رغبات ووجهات نظر قطاعات المجتمع المختلفة، لتضمينها في الخطط والبرامج التنموية.
- إنشاء جهات ومنظمات وسيطة غير حكومية ممثِّلة لمصلحة المجتمعات ومسؤولة عنها، بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، وتحقيق تنمية مستدامة للتجمعات السكانية.
- على المجالس المحلية أن تضع المشاركة الشعبية في رأس قائمة الإنجازات الواجب تحقيقها في الفترة الأولى، ويمكن تحديد **الخطوات العملية التي يترتب على المجالس المحلية اتباعها لتحقيق التفاعل بين المواطنين وخطط التنمية المحلية كمايلي:**
- الإعلان عن طلب آراء السكان المحليين في الجرائد المحلية وعبر الموقع الالكتروني للمجلس المحلي.
- تنسيق حملة تثقيفية وإعلامية عن المشاركة الإيجابية ودور المواطن في التنمية المحلية.

- توفير المعلومات الأساسية للمواطنين والتي تمكِّنهم من إبداء آرائهم حول خطط تطوير مدنهم أو المشاريع الكبرى المؤثرة على معيشتهم، وقد يكون ذلك عبر تجمع بين المواطنين وأعضاء المجلس المحلي مع الاستفادة من الموقع الالكتروني والجرائد المحلية .
- توثيق آراء العموم مع الردود عليها، وتعرض في الموقع الالكتروني الرسمي للمجلس المحلي.
- تُعرض نسخة مختصرة من المخطط العام في الموقع الالكتروني للمجلس، على أن تحتوي على شبكة الطرق واستعمالات الأراضي ومواقع الاستثمارات المقترحة للمشاريع التنظيمية والإسكانية الكبيرة.
- الالتقاء بالهيئات والجمعيات غير الحكومية لأخذ آرائهم ووجهات نظرهم في الخطط والمشاريع التنموية للمدينة، وكيفية الإفادة والاستفادة من تلك الجمعيات لتحسين البيئة المحلية والأحوال المعيشية لسكان المدينة؛ مثل الجمعيات الخيرية والتي تساعد على توجيه التنمية إلى الأحياء الفقيرة، أو الغرف التجارية والتي تساعد على تحسين وجلب الاستثمارات لتقوية القاعدة الاقتصادية للمدينة.
- عقد لقاء سنوي لأخذ آراء العموم واقتراحاتهم قبل الشروع في عمليات تحديث خطط ومشاريع التنمية المحلية.
- مراجعة الخطوات التنفيذية لأخذ آراء العموم وتلمُّس الوسائل التي ترفع من كفاءة المشاركة الشعبية وتحسِّن وسائل التواصل بين المواطنين والمجلس المحلي.

المراجـــع:

[1]- صابر، محي الدين. *التغير الحضاري وتنمية المجتمع*. مطابع سرس اللبان، القاهرة، 1962.

[2]- الشيحة، عدنان. عبد الله. المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط الحضري. مجلة الاقتصادية، العدد 7173، 1/ حزيران/ 2013.

[3]- UNITED NATIONS. *Popular Participation as a Strategy for Promoting Community– Level Action and National Development.* Report for the meeting held at united Nations Headquarters 22-26 May 1978, New York, 1981.

[4]- [26]- محمد، سميرة. كامل. *التنمية الاجتماعية*. المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988، 132.

[5]- الجوهري، عبد الهادي. *أصول علم الإجتماع السياسي*. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1966.

[6]- مهداوي، رامي. *بناء الاستراتيجية بالمشاركة*. الطبعة الأولى، ج 2، بانوراما، رام الله، فلسطين، 2005.

[7]- ESCLASSAN, Ch; BOUVIER, M. *la Décentralisation - Elément de la Transformation d un Débat*. Revue "pour", Toulouse N°83-84, 1982.

[8]- [10]- محمود، منال. طلعت. *التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية*. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001، 247.

[9]- خاطر، أحمد. مصطفى. *تنمية المجتمع المحلي :الاتجاهات المعاصرة*. ط 2، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، 231.

[11]- أبو زنظ، ماجدة؛ غنيم، عثمان. *التنمية المستدامة- دراسة في المفهوم والمحتوى*. مجلة المنارة، العدد 1، المجلد 12، الأردن، 2006.

[12]- TOMAS, S. Z., *Building Capacity for better cities- Habitat Debate*. Vol. 4, No. 4, 1997.

[13]- الهمشري، محمد مصطفى. *نحو مفهوم للتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات في عملية الارتقاء بالبيئة المعمارية والعمرانية*. المعهد العالي للهندسة المعمارية، محافظة 6 أكتوبر، مصر، 2008.

[14]- NABEEL, H. *Housing without Houses, Participation- Flexibility and Enablement*. Intermediate Technology Publications, London, 1995, 88.

[15]- [31]- ريحان، ريمان. محمد. *تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة*. رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002، 243.

[16]- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. *الموئل الثاني*. الأمم المتحدة، اسطنبول، تركيا، 1996، 27.

[17]- BAUD, I. S. A. *Collective Action, Enablement, and Partnerships*. Issues in Urban Development, 2000.

[18]- السلوم، أحمد. *الحكم الحضري الصالح وتحديات الإنماء الحضري*. ورقة عمل، المعهد العربي لإنماء المدن، 2000.

[19]- [21]- غنيم، عثمان. *التخطيط أسس ومبادئ عامة*. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، 179.

[20]- قرارية، منال. سعيد. *آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية*. أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2004، 147.

[22]- خاطر، أحمد. *طريقة تنظيم المجتمع*. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1984.

[23]- ABBOTT, John. *Sharing the City – Community Participation in Urban Management*, Earthscan Publications, Limited, UK, 1996.

[24]- MONCONDUIT, F. *la Décentralisation Impératif Démocratique in Sous la Direction de Lucien SFEZ*. revue l'objet locale, Paris, N°10-18, 1977, 159.

[25]- رشيد، أحمد. *الإدارة المحلية والتنمية*. ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981، 99.

[27]- ASELY, V. G. *Planning for Community Involvement – Guide book for citizens and local planers*. State of Georgia, Department of social affairs, 2005.

[28]- [30]- حسين، ريمان؛ حسين، غادة. *دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة- التمكين المستدام كمدخل، دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية*، كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان، مصر، 2003.

[29]- KHALED, M. A. *Community Enablement Approach for Egyptian Urban Local Communities*. (MA), University of New Castle upon Tyne, United Kingdom, 1995.